كلية العلوم القانونية و الاقتصادية
و الاجتماعية أكدال - الرباط
FACULTE DES SCIENCES JURIDIQUES,
ECONOMIQUES ET SOCIALES, AGDAL–RABAT

جامعة محمد الخامس بالرباط
Université Mohammed V de Rabat

تنظم كل من:

شعبة القانون العام والعلوم السياسية

وشعبة القانون الخاص

ومختبر القانون العام

ومختبر القانون الخاص

ندوة وطنية في موضوع:

رهانات تدبير العقار العمومي بالمغرب

دعوة للمشاركة

20 ماي 2024

أرضية الندوة

يعتبر العقار دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشكل وعاء للمشاريع البنيوية العمومية والاستراتيجيات القطاعية ورافعة للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية.

وفي إطار البرامج التنموية الكبرى التي يعرفها المغرب، يطرح الطلب المتزايد على العقار وبخاصة على العقار العمومي، مجموعة من التحديات. فبالإضافة إلى تعدد الأنظمة العقارية التي تدخل في إطار المفهوم الموسع للعقار العمومي ليشمل العقارات التي هي في ملك الدولة، والجماعات الترابية، والمؤسسات العمومية، والعقارات الخاضعة لوصاية الدولة والتي تؤطرها ترسانة قانونية بنصوص مشتتة ومعقدة، يطرح تدبير العقار العمومي تحديات أساسية تتعلق بتكوين الرصيد العقاري، وبمساطر تحصينه وآليات تثمينه في إطار سياسة عقارية متكاملة.

وقد أكد العديد من الباحثين والمؤسسات العمومية الوطنية والدولية، على القيود القانونية والتدبيرية للعقار العمومي، والتي تنضاف إلى الإكراهات التي تعاني منها العقارات بشكل عام، ولاسيما التحصين والأمن القانونيين: (المناظرة الوطنية حول "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سنة 2016"، و"تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول العقار سنة 2019").

وقد بادرت الدولة إلى إطلاق ورش تحديث الترسانة القانونية العقارية، بإخراج عدة قوانين تهدف إلى عصرنة آليات تدبير بعض العقارات العمومية: (الظهير الشريف رقم 1.09.236 المتعلق بمدونة الأوقاف، القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، القانون رقم 17-62؛ والقانون رقم 17-63؛ والقانون رقم 17-64 المتعلقة بالجماعات السلالية وتدبير أملاكها، ظهير فاتح يوليوز 1914 المتعلق بالملك العمومي البحري ...)، بينما ظلت أنظمة عقارية أخرى خاضعة لنصوص مشتتة ومتجاوزة رغم إعداد مشاريع مراجعتها منذ عدة سنوات.

إن رهانات السياسات العقارية ببلادنا، تتمحور حول تكوين رصيد عقاري ينبغي تحصينه وتثمينه من أجل تعبئة أمثل للاستثمار العام والخاص على حد سواء، وللاستجابة لطلبات المرافق العمومية والمشاريع التجهيزية والتنموية، مما يقتضي وضع سياسة عقارية خاصة بالأملاك العمومية، من أجل تسخيرها لتجويد المرفق العمومي أولا، ثم عقلنة النفقات العقارية، ثانيا. ولعل من نتائج ورش المخطط المحاسبي للدولة، تثمين العقارات، وضبط قيمتها، واستعمالاتها.

وفي هذا السياق، تنظم شعبة القانون العام والعلوم السياسية ومختبرها، وشعبة القانون الخاص ومختبرها، ندوة علمية في موضوع: "رهانات تدبير العقار العمومي بالمغرب"، من خلال مقاربات متقاطعة للمحاور التالية:

- القانون الإداري للأملاك بين توجهات الفقه والقانون المقارن: مقاربة الملك العمومي وإشكالية تأسيس الحقوق العينية؛

- رهانات المنظومة التشريعية المؤطرة للعقار العمومي بين مساطر التحصين وآليات التثمين؛
- متطلبات النجاعة وحكامة تدبير العقار العمومي، من أجل تحقيق التنمية المندمجة والمستدامة؛
- رهانات التخطيط وتحديات تنزيل السياسات العمومية، المرتكزة على تعبئة العقار العمومي: (السكن، المنشآت العامة، التنمية الفلاحية، الاستثمار الصناعي والخدماتي ...).

مواعيد مهمة:

- تقديم الورقة النهائية: 10 ماي 2024.

- تنظيم الندوة: 20 ماي 2024.

لغات الندوة: العربية، الفرنسية، الإنجليزية.

البريد الإلكتروني للندوة:

Droustani@gmail.com

اللجنة العلمية:

بوجمعة بوعزاوي، بوعبيد شلاط، الهادي مقداد، جواد النوحي، محمد الهلالي، العربي مياد.

اللجنة التنسيقية:

عبد العزيز لعروسي، عبد الرحمان وسطاني، بشرى النية.

اللجنة المنظمة:

عبد الرحمان وسطاني، عبد العزيز لعروسي، رضوان اعميي، محمد الهلالي، بشرى النية، زهيرة فونتير، سلوى شكري، أمين محضوض ، مصطفى باسو.